

مصر

«ألف ليلة وليلة» إسرائيلية في القاهرة!

البرلمان المصري علي عبد العال، تطرق إلى الأمر، خلال الجلسة العلنية للبرلمان، محذرا النواب من حضور احتفالات لسفارات، أو السفر للخارج من دون الحصول على موافقة البرلمان، مؤكداً في الوقت نفسه «الثقة» في أن النواب لن يحضروا! «احتفال السفارة الإسرائيلية» لكونهم ممثلين للشعب الذي يرفض السياسات الإسرائيلية.

من المسألة، إذ علاوة على تصريح عبد العال، أكد مصدر دبلوماسي بالخارجية المصرية، في حديث إلى «الأخبار»، أنّ «الوزارة لم تطلب رسمياً إلغاء الاحتفال، أو خاطبت الأمان لمنع إقامته في الفندق، خصوصاً أنّ الاحتفال لا يتعارض مع اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين» مشيراً إلى أن «تمثيل الخارجية في مثل هذه الاحتفالات يكون على نفس المستوى بإيفاد مندوب عن وزير الخارجية سامح شكري». وأضاف أنّ وزارته «على علم منذ أسبوعين تقريبا بموعد الاحتفالية وحددت التمثيل الدبلوماسي على غرار ما يحدث كل عام»، لافتاً إلى أنّ «اختيار الفندق، وليس مقر السفارة، هو أمر راجع لقرار السفارة والسفير، ولكن لا يعني ذلك أن هناك أي شيء يثرتب عليه أمر متغيراً».

وذهب المصدر في تقريره إلى أنّ «جميع السفارات الموجودة في القاهرة تقيم احتفالاتها السنوية في الفنادق»، مضيفاً أنّ «الاهتمام الإعلامي بالاحتفال ليس له

ما يبرره، نظراً للقطاع التامة لدى مسؤولي الخارجية بان من سنبواجدون في الاحتفال لن يكونوا أكثر عدد ممن يحضرون الاحتفال السنوي بمقر السفارة في ظل استمرار المقاطعة الشعبية،

وهذا أمر ليس للخارجية شأن به». من جهة أخرى، أصدر «تكتل 25 في الفنادق»، مضيفاً أنّ «الاهتمام الإعلامي بالاحتفال ليس له ما يبرره، نظراً للقطاع التامة لدى مسؤولي الخارجية بان من سنبواجدون في الاحتفال لن يكونوا أكثر عدد ممن يحضرون الاحتفال السنوي بمقر السفارة في ظل استمرار المقاطعة الشعبية،

وهذا أمر ليس للخارجية شأن به». من جهة أخرى، أصدر «تكتل 25 في الفنادق»، مضيفاً أنّ «الاهتمام الإعلامي بالاحتفال ليس له ما يبرره، نظراً للقطاع التامة لدى مسؤولي الخارجية بان من سنبواجدون في الاحتفال لن يكونوا أكثر عدد ممن يحضرون الاحتفال السنوي بمقر السفارة في ظل استمرار المقاطعة الشعبية،



الفندق الذي اختارته السفارة الصهيونية كان قد افتتحه عبد الناصر (عمرو نبيل)

ميدان التحرير». وأشار التكتل إلى رفضه أيضاً موافقة «الحكومة على احتفال كهذا في وقت لتلتهب المشاعر بنقل سفارة أميركا الداعم الرئيسي للكيان الصهيوني، إلى أرض عربية في القدس الشريف»، لافتاً إلى أنّ «الشعب سيرصد أي مشارك ولن يغفر لهم وستكتب أسماؤهم في سجل الخيانة والعار، ونظلم من الحكومة المصرية بشكل واضح

قال إنّ «الشراكة المتخينة بين مصر وإسرائيل تشكل قذوة وممثالاً لحل صراعات إقليمية ودولية في العالم أجمع حتى يومنا هذا، ومع ذلك نحن اليوم في أوج معركة السلام، وهذه المعركة تستوجب التغيير الواسع في الوعي والإدراك وتحجّم خلق جو يسوده التسامح والتعارف على الآخر والصبر، لا شك في أنّ الأمر يحتاج إلى عملية طويلة ومستمرة، ولكنها ضرورية لجعل السلام ينتشر، ليس فقط بين الحكومات، بل يعمّ أيضاً بين الشعبين». وأضاف هذا الرجل: «نلاحظ التغيير في معاملة الدول العربية لإسرائيل، فلا تُعدّ عدواً، بل شريكاً في صياغة واقع جديد وأفضل في المنطقة، واقع يستند إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي». وتابع: «كان الاعتقاد يسود في الماضي أنّ التعاون في مجال معيّن يأتي بالضرورة لمصلحة طرف على حساب الطرف الثاني، ولكن مع مرور الوقت أدركنا أنها ليست بالضرورة لعبة خاسرة، بل وجدنا في أوجه التعاون المختلفة ثماراً يربح منها الجميع، وتشكل اتفاقية الغاز التي وقّعت أخيراً والتي تخدم مصالح الطرفين ليلبا على هذه الثمار، ويبقى الأمل أن تفتح الطريق أمام التعاون في مجالات أخرى».

جدير بالذكر أنّ الفندق الذي اختارته سفارة الكيان الصهيوني لتقيم فيه برنامجها، كان قد افتتحه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، عام 1959، وكان اسمه «مليونكتل النخيل»، وقد انعقدت فيه القمة العربية لعام 1964 بطلب مصري لبحث «التهديدات الإسرائيلية بتحويل مجرى مياه نهر الأردن»، وبرغم كل التبريرات، فقد وافقت سلطات القاهرة أمس، على هذا الاختراق الصهيوني الجديد، اختراق في الوعي والذاكرة.

رفضت الرئاسة الجزائرية أمس، مسودةً موازنة جديدة تكلميلية طرحتها الحكومة، تضمنت جملة من الزيادات والرسوم الإضافية وقرارات تنازلت عن عقارات زراعية

لضائدة بجاه أعماله، وجاء هذا القرار ليحضر بحدضية الوزير الاول (رئيس الوزراء)، خصوصاً أنها ليست المرة الاولى التي ترفض فيها قراراته

الجزائر ـ محمد العيد

ذكرت مصادر حكومية جزائرية أمس، أنه تقرر تأجيل انعقاد مجلس الوزراء بحضور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وذلك بسبب عدم رضا الرئاسة عن محتوى قانون المالية التكميلي (الموازنة الكاملة) الذي أعدته الحكومة خلال الشهر الماضي، وكان مقرراً أن يُعقد هذا المجلس اليوم الأربعاء، لتتصديق على قانون المالية التكميلي الذي ينص على تدابير جديدة تكون سارية المفعول إلى غاية نهاية السنة الجارية.

وأبرزت المصادر أنّ الرئاسة امرت الحكومة بمراجعة المواد التي حوaha هذا القانون، وتكييفها مع التوجيهات التي قدمها الرئيس بوتفليقة خلال مجالس الوزراء السابقة. وتربح وفق ذلك، أن تراعى المواد التي تنص على زيادات في الرسوم إما بإنائها أو تعديلها وفق الرؤية التي تقدمها الرئاسة.

وحاول الوزير الأول أحمد أويحيى، أمس، خلال افتتاحه «معرض الجزائر الدولي» التخفيف من قرار الرئاسة، مشيراً إلى أن قانون المالية التكميلي

ليبيا

«داعش» يعاود النشاط وسط احتفالات حفتر

بعد تفجير مبنى «مفوضية الانتخابات»، في طرابلس يوم الأربعاء الماضي، عادت التفجيرات إلى منطقة الهلال النفطي الواقعة وسط البلاد، حيث استهدف صباح أمس، حاجز تابع لدالجيش الوطني الليبي (قوات خليفة حفتر) في مدينة سرت الساحلية بسيارة مفخخة يقودها انتحاري، فيما اتجهت أصابع الاتهام إلى تنظيم «داعش» الذي كان قد تبنى تفجير العاصمة.

وليست هذه المرّة الأولى التي سُتهدف فيها «بوابة التسعين»، حيث تعرضت إلى هجوم مماثل قبل نحو ثلاثة أشهر، كما عرفت مناطق أخرى من سرت ومدينة اجدابيا الواقعة شرقها هجمات شبيهة هذا العام، وقد انتقلت السيطرة على مناطق واسعة من الهلال النفطي وجميع موانئه إلى يد قوات موالية لحفتر منذ نهاية عام 2016، وذلك بعدما كانت بيد قوات «البنياي المرصوص» التي استعادتها من «داعش» خلال العام نفسه بمساندة مكثّفة من الطيران الأميركي. وتكمن المفارقة بخصوص الهجوم الأخير في إعلان المكتب الإعلامي لعمليّة «عاصفة وطن»، أول من أمس، عن «تظهير مدينة سرت من فلول داعش»، مضيفة أنّ قواتها الآن «تنجّه إلى طرابلس لتظهرها من بؤر داعش التي أثبت استهداف المفوضية وجودها بالعاصمة، وهذا بقرار رسمي من رئيس حكومة

سيخضع لبعض المراجعات، على أن يُعرض على مجلس الوزراء في غضون الأسبوعين المقبلين، وذلك في إقرار ضمنى بأنّ المسودة التي أعدها لم تحظ بموافقة الرئاسة. ويحتوي مشروع قانون المالية التكميلي الذي اشرف على إعداده الوزير الأول أحمد أويحيى، على زيادة في رسم الحصول على رخصة السوق الجديدة بعشر مرات ورسم اخر خاص باقتناء السيارات المستعملة، وهي زيادات تأتي في وقت لتلتهب فيه أسعار السيارات بالجزائر، ما سيزيد من متاعب هذه السوق.

من جانب آخر، جاء القانون بالية جديدة تخض الاستيراد من الخارج، فبدل اعتماد قرار حظر مجموعة من المنتجات الساري حالياً، لتقليص فاتورة الاستيراد، ونسح القانون الجديد على اعتماد رسوم من 60 إلى 200 في المئة على المنتجات النهائية المستوردة، فيما يجري تقليص الرسوم والضرائب على المنتجات التي

تُرْكَب محلياً في الجزائر. واللافت أن قرار حظر الاستيراد قد يسبب خسائر كبيرة بالنسبة إلى المستوردين الذين أصبحوا يشكلون «الوبي» قوياً في الجزائر، ويسعون بكل الطرق إلى التأخير في قوانين الموازنة العامة التي تصدرها الحكومة كل سنة، كذلك لا يستبعد متابعون للوضع، تأثير الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يرمي بكل ثقله لإلغاء قرار منع الاستيراد، وذلك لأنه يخالف اتفاق

حاول رئيس الوزراء، أحمد أويحيى، أمس، التخفيف من قرار الرئاسة

وخراج الغاية الاقتصادية من وراء رفض الرئاسة لمشروع الموازنة التكميلي، أصبحت العديد من القرارات في الجزائر تتحدث عن وجود رغبة في إضعاف الوزير الاول وإظهار عدم صلابته أمام الرأي العام، وذلك بمعاكسة قراراته التي لا تتخذ بالقبول في الأوساط الشعبية. وفي هذا السياق، سبق للرئاسة أن أصدرت تعليمة في كانون الثاني/جانفي الماضي، تلغى فيها قراراً اتخذه أويحيى بخصوص مؤسسات عمومية في إطار ما عرف باتفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص، وكان أويحيى قد نفى في ندوته الصحافية الأخيرة، أن يكون بينه وبين الرئيس صراع، وقال إن هذا الوضع غير ممكن، لأن الرئيس يملك صلاحية تنحية الوزير الاول في أي وقت، ويرى بعض المحللين أنّ المسألة تتعلق بلعب أدوار، فالرئيس بوتفليقة يحاول كل مرة الظهور بمظهر الرئيس الذي يتخذ القرارات التي تصم في مصلحة الطبقات المتوسطة والمحرومة، بينما يظهر أويحيى بالشكل الصارم الذي يحاول النجاة بالبلاد من أزمتها الاقتصادية، فيما تشير قراءات أخرى إلى أنّ إضعاف أويحيى هو تهديد لإقالته المنظرة قبل «رئاسيات 2019».

ليبيا

«داعش» يعاود النشاط وسط احتفالات حفتر

بموازاة التفجير الانتحاري الذي يبدل على عدم استقرار المناطق الواقعة تحت سلطمة حفتر، يحاول الأخير إظهار العكس، حيث أطلق أول من أمس إشارة بدء عمليّات «تحرير درنة»، وتشير الأخبار الآتية من المدينة التي يسيطر عليها «مجلس شورى مجاهدي درنة»، الذي يحمل توجهات مسلّفة ذات طابع محلي، إلى تقدّم نسبي لقوات حفتر على محاور عدّة بمساعدة من طائرات حربية يُحتمل أن تكون أجنبية قنابل (أسقطت القوات المتحصّنة بالمدينة إحداهما أشهر، ليس المظهر الاستعراضى الوحيد، حيث تعيش بنغازي ومدن شرق ليبيا التي تقع تحت سيطرة قوات حفتر، احتفالات بالذكرى الرابعة لإطلاق عمليّة الكرامة»، إلى جانب ذلك، حضر الرجل حفل تخرج دفعة جديدة من قواته، للإشارة فقد حضر إلى جانبه اللواء محمد الكشكي نيابة عن القائد العام للقوات المسلحة المصرية، وشهد الحفل أيضاً استعراض عدد من أسلحة التي ينذر ظهورها أو استعمالها في الحرب الليبية. منلها نظام رادار ودفعا جوي روسي قصير ومتوسّط المدى وصاروخ «سكود بي»، وتعود جميعها على الأغلب إلى فترة القذافي.

شيء خارج نطاق وسط طرابلس.

(الأخبار)